



وزارة المالية

تقرير

عن المؤتمر الخليجي الأول

للحكومة الإلكترونية

بسلطنة عمان – مسقط

خلال الفترة من 21 – 23 ديسمبر 2009

GCC e.gov

مسقط 2009 Muscat 2009

المؤتمر الخليجي الأول للحكومة الإلكترونية

مقدمة

استضافت سلطنة عمان الشقيقة المؤتمر الخليجي الأول للحكومة الالكترونية الذي تنظمه هيئة تقنية المعلومات خلال الفترة ما بين 21 إلى 23 من شهر ديسمبر 2009م، ويشكل المؤتمر ركيزة أساسية للتقريب بين صانعي القرار في حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

إن مشاركة الخبراء والمتحدثين وصانعي القرارات في هذا المؤتمر ساهم بشكل كبير في الاتفاق على رؤى إستراتيجية واضحة ومحددة لتطوير الخدمات الحكومية الالكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تواصلت الحكومات في دول مجلس التعاون مساعيها للتوصل إلى طرق جديدة ومبتكرة في تحسين أساليب تقديم الخدمة للمواطنين والتفاعل معهم بهدف تقديم أفضل خدمات الحكومة الالكترونية.

تأتي أهمية المؤتمر أيضا كونه يناقش قضايا هامة تتعلق بموضوع التحول من «الحكومة الالكترونية» إلى التكامل الالكتروني الحكومي وتقييم مدى جاهزية الشبكات في دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الإقليمي والدولي ومستقبل التقنية وتأثيرها على الحكومة الالكترونية و الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتأثير الحكومة الالكترونية على الاقتصاد وكذلك مساهمة تقنية المعلومات والاتصالات في إجمالي الناتج المحلي حيث أصبح قطاع تقنية المعلومات والاتصالات أحد الروافد الرئيسية الداعمة للاقتصاد كونه ثروة جديدة تدعم التوجه داخل الدول نحو مجتمع المعرفة من خلال التطور الذي يتحقق في تقنية المعلومات والاتصالات بصورة متزايدة واستخدامها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية.

كما تم تدشين جائزة الحكومة الالكترونية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال المؤتمر تقديرا وتكريما لأفضل المشاريع الالكترونية في حكومات الدول المشاركة التي تتوافق مع المعايير التي تم الاتفاق عليها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تم تنظيم معرض على هامش المؤتمر الخليجي الأول للحكومة الإلكترونية، حيث ساهم المعرض في أبراز الإنجازات المتعلقة بمشاريع الحكومة الإلكترونية في دول مجلس التعاون واستعراض أفضل التجارب الخليجية الناجحة التي تم تنفيذها في مجال الحكومة الإلكترونية على المستوى الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى تبادل الأفكار والخبرات و الحلول في مجال الخدمات الإلكترونية لتحقيق الامتياز والإبداع.

وبدعم وموافقة من كل من السيد / خليفة مساعد حمادة وكيل وزارة المالية والسيد / براك علي الشيتان الوكيل المساعد لشئون المحاسبة العامة حضر المؤتمر وشارك في المعرض ممثلين عن فريق إدارة برنامج الدفع الإلكتروني الحكومي المذكورة أسمائهم أدناه :

م	الاسم	صفته في الفريق
1	بدر راشد السليطين	رئيس الفريق
2	أحمد محمد الرشيد	نائب الرئيس - رئيس المجموعة الاعلامية والاتصال
3	فهد سمير المطوع	رئيس مجموعة التعليمات المالية
4	ابراهيم حسين الفيلكاوي	رئيس مجموعة تهيئة الجهات لتطبيق خدمات الدفع
5	سعد ناصر العريفي	إدارة الحسابات العامة
6	صفاء عبدالعزيز الضعيان	عضوا

وذلك للإستفادة من الإطلاع على المحاور التي سيناقشها المؤتمر ولعرض مبادرة الدفع الالكتروني التي تديرها وزارة المالية بالتعاون مع الجهاز المركزي لتقنية المعلومات .

وفيما يلي استعراض لأهم المحاور التي تناولها المتحدثون في المؤتمر و أهم تجارب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال الخدمات الإلكترونية والدفع الالكتروني التي تم عرضها في المعرض وأهم التوصيات التي خرج بها المؤتمر والمتطلبات التي يجب أن تأخذها وزارة المالية بعين الاعتبار لتسهيل عملية تنفيذ برنامج الدفع الإلكتروني الحكومي على كافة الجهات الحكومية.

المحاور الرئيسية للمؤتمر

أولا : الإستراتيجية

إن من أهم عوامل التحول للحكومة الإلكترونية هو اعتماد مجلس الوزراء لإستراتيجية التحول للحكومة الإلكترونية وبأن تكون الإستراتيجية تحت نظر المجلس بشكل دائم بالمتابعة والحث على التنفيذ وذلك للأسباب الآتية :

1. لتحقيق عملية التحول الى الحكومة الالكترونية بدون مقاومة من الجهات .
2. لكي لايقبل اهتمام الجهات في عملية التحول.
3. لكي تلتزم الجهات بالإشتراطات والزمن المحدد لعملية التحول.

4. لمنع التفاوت في عملية التطور بين الجهات الحكومية.

ثانيا : القيادة

الحاجة الى وجود كوادر كافية ومتخصصة في إدارة المشاريع مما يتطلب وجود برامج لتدريب مدراء المشاريع ليكون لديهم القدرة على:

1. إعادة هندسة الخدمات والغاء الخدمات الغير مرغوب بها واطافة خدمات جديدة.

2. وضع الموازنات اللازمة والكافية لتنفيذ الخدمات الإلكترونية.

3. إدارة التغيير من خلال العمل على رفع كفاءة العاملين وتدريب المستخدمين ونشر الوعي والمعرفة بالخدمات الإلكترونية.

4. تقديم خدمات الكترونية متكاملة للجمهور.

5. الاهتمام بوضع المؤشرات التي تساعد على قياس مدى التطور في عملية التحول للحكومة الالكترونية كل ستة أشهر و قياس مدى التطور بالمقارنة مع الدول الأخرى.



ثالثا : التكنولوجيا

1. الاهتمام بوضع مقاييس تقنية المعلومات وتحديثها بشكل مستمر مع متابعة تنفيذها.
2. إنشاء البنية الأساسية الداعمة لتقديم خدمات الجهات الحكومية على الانترنت وتفاعل الجمهور معها:

- أ. إنشاء مركز وطني للخدمات الإلكترونية (إنشاء مراكز في المجتمع لخدمات الانترنت وخدمات الحكومة الإلكترونية).
- ب. إنشاء شبكة معلومات وطنية.
- ت. إنشاء مركز وطني للدعم معالجة والاتصالات.
- ث. إنشاء المركز الوطني للسلامة المعلوماتية (لإدارة و تعزيز الوعي بأمن المعلومات وللإستجابة للحوادث الأمنية التي تتعلق بأمن وسلامة المعلومات في الوقت المناسب).
- ج. إنشاء مركز التميز لبناء القدرات (بهدف تنمية الوعي المعرفي والمهارات الأساسية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات (مشاريع البنية الأساسية) لدى الموظفين والأفراد والقطاع الخاص للوصول الى المجتمع الرقمي.
- ح. إنشاء مركز الابتكار والدعم (هو مركز للابتكار والدعم يضم استشاريين للتعرف على أحدث الحلول المبتكرة في مجال تقنية المعلومات وتصميمها وتنفيذها ثم تعميمها على الجهات الحكومية.ويقوم بنقل المعرفة للعاملين في الحكومة).
- خ. إنشاء مركز البيانات الوطني (يضم أنظمة وبيانات الجهات الحكومية وتستطيع الجهات الاستعانة ببرامج المركز للحد من آثار الكوارث.
- د. الربط بين البيانات الحكومية (بقرار من مجلس الوزراء لتسهيل عملية التعاون بين الجهات الحكومية).
- ذ. إنشاء مراكز المجتمع المعرفية (تعقد هذه المراكز دورات تدريبية في مجال المعرفة الرقمية بشكل مجاني لجميع شرائح المجتمع وتهدف الى اكساب المواطنين مهارات في التعامل مع التقنية الرقمية واستخدام الخدمات الإلكترونية.



رابعاً : العميل

الاهتمام برضاء العميل والمحافظة على دوام الثقة العالية لديه في الخدمات المقدمة من خلال:

1. الاهتمام بجاهزية بنية الخدمات بنسبة 99% .
2. تقديم خدمات الإلكترونيات متكاملة وفي الإجازات.
3. الاهتمام بأمن وجودة الخدمات الإلكترونية .
4. وضع البرامج اللازمة لزيادة انتشار الانترنت فائق السرعة.
5. التوسع في تقديم الحاسبات الشخصية بأسعار مخفضة بل قد تصل إلى المجانية للأسر .
6. توفير الانترنت المجاني للجمهور.
7. أخذ تجارب العملاء بعين الاعتبار لمعالجة الخلل في الخدمات.

خامساً : العنصر البشري

الاهتمام بالعنصر البشري والمحافظة على استقراره في العمل لضمان استمرارية إتاحة الخدمات للجمهور من خلال:

1. الاهتمام بعملية تدريب الكوادر .
2. إيجاد البدائل للكوادر لديمومة العمل.
3. إعطاء حوافز للعاملين .
4. دعم المخترعين والمطورين.



سادسا : الاطار التنظيمي

لتوفير الثقة العالية لدى الجمهور في التعاملات الإلكترونية والدفع الإلكتروني على الإنترنت يستلزم ذلك ضرورة استعجال حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في اصدار القوانين التالية.

1. اصدار قانون التعاملات الالكترونية.

2. اصدار قانون الجرائم الإلكترونية.

علما بأن عدد من دول مجلس التعاون الخليجي مثل (عمان / البحرين) قد أصدرت مثل هذه القانونية .

مشاركة فريق إدارة برنامج الدفع الالكتروني الحكومي

شارك الوفد في المعرض الذي أقيم على هامش المؤتمر الخليجي الأول للحكومة الإلكترونية رغم فترة الاستعداد القصيرة التي تمكن من خلالها الفريق المعني ببرنامج الدفع الالكتروني الحكومي من تجهيز المحتويات الممكن تقديمها أثناء المعرض وهي :-

- عرض مرئي متكامل حول برنامج الدفع الالكتروني الحكومي .
- مطويات حول برنامج الدفع الالكتروني الحكومي .
- كتيب حول الخدمات الالكترونية التي تقدمها وزارة المالية .

وقد تم تجهيز مكان المشاركة الخاص بالوزارة بجهاز حاسب آلي نقال وشاشة عرض وطاولة متوسطة وكنا نأمل بأن يكون المكان المخصص لوزارة المالية أكبر وفي مكان أفضل وبارز أمام الزوار.

وقد حظي موقع عرض وزارة المالية بزيارة العديد من المهتمين من المشاركين وحضور المعرض وتم تقديم الشرح الوافي لهم حول برنامج تسديد وعرض مثال لخدمات الدفع الالكتروني الحكومي في وزارة المالية من خلال خدمة الاستعلام والدفع الالكتروني المتوافرة في موقع الوزارة الالكتروني على الانترنت والمعدة من قبل إدارة مركز المعلومات الآلي كما تم إستعراض عدد من الخدمات الالكترونية المتاحة على الموقع للجمهور .

شاركت دول مجلس التعاون الخليجي في إبراز أهم إنجازاتها في مجال الخدمات الالكترونية وقد تم الإطلاع على الخدمات الإلكترونية التي قدمت في المعرض وقد تم التركيز على تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الدفع الالكتروني الحكومي وفيما يلي إستعراض موجز لهذه التجارب .

ملامح تجارب دول مجلس التعاون الخليجي

تم الإطلاع على تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تقديم خدمات الدفع الإلكتروني حيث اتضح بأن لكل دولة ملامح خاصة بها في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني نوجزها على النحو التالي:

ملامح تجربة سلطنة عمان

سعت سلطنة عمان لتوفير خدمات الدفع الالكتروني (e-Payment) عن طريق شبكة الانترنت العالمية. وقد تبنت هيئة تقنية المعلومات (ITA) في سلطنة عمان المبادرة بوضع الاستراتيجيه لتنمية وقيادة توفير خدمات الدفع الالكتروني

والعمل على تطويرها. والهدف من ذلك هو العمل على خلق البنية الأساسية الفعالة وذات الكفاءة العالية للدفع الإلكتروني والتي بدورها ستساهم وبشكل فعال في دعم مبادرات الحكومة الإلكترونية وتنمية التجارة الإلكترونية في المستقبل. وقد ارتتت الهيئة انه لا بد من وجود شبكة وطنية تعرف ببوابة الدفع الإلكتروني (ePG) عبر الانترنت، حيث قامت هيئة تقنية المعلومات بالتعاقد مع ماستركارد لتنفيذ النظام الوطني لبوابة الدفع الإلكتروني في السلطنة. حيث تقوم ماستركارد بتوفير بوابة خدمة ماستركارد الإلكترونية "ام.آي.جي.اس" للدفع عبر الانترنت. و جدير بالذكر أن بوابة خدمة ماستركارد الإلكترونية "ام.آي.جي.اس" هي عبارة عن بوابة دفع إلكترونية حديثة وعالية الأداء وموثوقة يتم تشغيلها في كافة أنحاء العالم لتقديم خدمات التجارة الإلكترونية وتتقاضى ماستر كارد نضير خدماتها نسبة 3.5 % على كل عملية دفع مقبولة وفيما يلي صورة توضح عملية سير النظام.



كما قامت سلطنة عمان بتدشين المرحلة الأولى من مشروع المحفظة الإلكترونية حيث تتيح للمواطنين و المقيمين في السلطنة الدفع بواسطة البطاقة المدنية وكنتيجة لشراكة بين شرطة عمان السلطانية و هيئة تقنية المعلومات بالتعاون مع بنك مسقط ، تم إطلاق المرحلة الأولى من هذا النظام وذلك لدفع مستحقات شرطة عمان وسيتم تعميم التجربة على باقي الجهات الحكومية حيث إن المرحلة الأولى تتيح للعملاء تعبئة بطاقتهم المدنية فقط

بواسطة بنك مسقط ومن خلال المراحل المقبلة سيتم إتاحة المجال لباقي البنوك للمشاركة في هذا المشروع.

ملاح تجربة الإمارات العربية المتحدة

تم الإطلاع من خلال مشاركة حكومة دبي في المعرض على نظام الدفع الإلكتروني التي تطبقه حكومة دبي حيث تم التعاقد مع شركة ماستر كارد العالمية لتوفير بوابة للدفع الإلكتروني لحكومة دبي ويتم التعاقد بين كل جهة حكومية و ماستر كارد للاستفادة من خدمات البوابة وتتقاضى ماستر كارد نظير هذه الخدمة نسبة 1.5 % من كل عملية دفع بواسطة البوابة ويتم إيداع المبالغ المحصلة بحساب تلك الجهات لدى البنوك المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث إن وسائل الدفع التي تم اعتمادها للتعامل مع هذه البوابة هي بطاقات الائتمان العالمية (فيزا ، ماستر كارد) كما قامت حكومة دبي بالتعاون مع بنك أبوظبي الوطني بإصدار بطاقة ائتمانية مسبقة الدفع لاستخدامها في سداد المستحقات حيث إن النظام لا يتيح استخدام البطاقات المصرفية.

ملاح تجربة مملكة البحرين

من خلال زيارة جناح هيئة الحكومة الإلكترونية في مملكة البحرين أوضح المختصون بأن خدمة بوابة الدفع الإلكتروني لخدمات الحكومة توفرها شركة شبكة البحرين الإلكترونية للعمليات المالية (بينيفت) ، حيث تقبل جميع البطاقات البنكية لبنوك المملكة و تقبل كذلك البطاقات الائتمانية، وتحصيل الشركة رسم ثابت عن كل عملية.

ملامح تجربة دولة قطر

ترتكز تجربة الدفع الالكتروني لحكومة قطر عن طريق التعاقد مع بنك قدر الوطني وهو بنك شبه حكومي تمتلكه الدولة حيث يقوم الأخير بتوفير بوابة الدفع الالكتروني لجميع الجهات الراغبة في عرض خدماتها مقابل نسبة 1 % من قيمة كل عملية , ويتم التسديد عن طريق بطاقات الائمان فقط وذلك لقيام البنك بالتعاقد مع شركة استرالية لتزويده بالربط بشركات بطاقات الائمان العالمية حيث تم توفير هذه الخدمة على موقع حكومة قطر على الانترنت (حكومي) وستقوم الحكومة القطرية بتوسيع دائرة مشاركة البنوك المحلية في بوابة الدفع الالكتروني وذلك لاتاحة الفرصة للمواطنين من استخدام بطاقاتهم البنكية دون الحاجة الى استخدام بطاقات الائمان .

ملامح تجربة المملكة العربية السعودية

نظام سداد للمدفوعات "نظام الدفع الالكتروني الحكومي للمملكة العربية السعودية"

يقوم بإدارة نظام الدفع الالكتروني في المملكة العربية السعودية مؤسسة النقد العربي السعودي وهي تكافئ البنك المركزي في دولة الكويت ويعتبر أحد ركائز البنية التحتية للحكومة الالكترونية في المملكة ، وهذا النظام هو نظام مركزي لعرض ودفع الفواتير والمدفوعات الأخرى الكترونيا وتشمل هذه المدفوعات الرسوم والمستحقات للدولة على المتعاملين مع الأجهزة الحكومية أو المتعاملين مع قطاع الأعمال من خلال القنوات المتاحة (فروع البنوك ، أجهزة الصرف الآلي ، الهاتف

المصرفي والانترنت) ويختلف هذا النظام عن أسلوب العمل المتبع في برنامج الدفع الإلكتروني الحكومي في الكويت حيث أنه يعمل كوسيط بين الجهات التي تضع بيانات فواتيرها سواء كانت هذه الجهات حكومية أو جهات تجارية مثل شركات الهاتف النقال وشركات الكهرباء وغيرها ممن يرغب بعرض الفواتير المستحقة له على العملاء من خلال نظام سداد وبالتالي إتاحة الفرصة للعملاء باستخدام أي من الوسائل المتاحة مثل أجهزة الصرف الآلي وأكشاك الخدمة الذاتية وبوابة الدفع الإلكتروني عن طريق الانترنت ونقاط البيع (POS) وكذلك باستخدام الدفع المسبق لبعض الخدمات من خلال الحسابات البنكية.

وتقوم وزارة المالية السعودية من خلال جهاز فني خاص بالإشراف على تهيئة الجهات الحكومية للدخول في نظام سداد بتوفير نظام فوترة مؤقت لعرض مطالبات الجهات التي لا يتوافر لديها نظم عرض المطالبات إلى أن تقوم الجهات بتطوير نظم مطالبات خاصة بها.

ومن خلال زيارة الموقع الخاص بالسداد في جناح المملكة العربية السعودية تبين أن الاعتماد الرئيسي هو على الجهات وما يتوافر لديها من نظم عرض مطالبات وقدرة على استخدام القنوات التي يوفرها البنك لعملائه من دفع عن طريق بطاقات الائتمان بإمكانه استخدام الوسيلة المناسبة في دفع المستحقات المترتبة عليه للجهات.



الجوائز

الفائزون			الجائزة
المركز الثالث	المركز الثاني	المركز الأول	
خدمة المواليذ الإلكترونية (مملكة البحرين)	خدمة دفع الفواتير إلكترونية (دولة الإمارات العربية المتحدة)	المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء (دولة قطر)	أفضل خدمة إلكترونية
الهيئة العامة للطيران المدني (دولة الإمارات العربية المتحدة)	بوابة محافظة جده (المملكة العربية السعودية)	إسلام ويب (دولة قطر)	أفضل محتوى إلكتروني
البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية (سلطنة عمان)	برنامج الحكومة الإلكترونية لهيئة الطرق والمواصلات (دولة الإمارات العربية المتحدة)	المنصة المتكاملة لتقديم الخدمات الإلكترونية (مملكة البحرين)	أفضل مؤسسة متطورة إلكترونية
خدمة المستثمر الإلكتروني (مملكة البحرين)	خدمة التداول بواسطة النقل (سلطنة عمان)	نظام سداد المدفوعات (المملكة العربية السعودية)	الإقتصاد الإلكتروني
نظام ساب للفواتير وإدارة علاقات المتعاملين (خدمة المرافق) (دولة الإمارات العربية المتحدة)	النظام الجنائي الموحد (مملكة البحرين)	قناة التكامل الحكومية (المملكة العربية السعودية)	أفضل مشروع للحكومة الإلكترونية

وقد حصلت وزارة العدل - دولة الكويت على جائزة تقديرية كأفضل محتوى إلكتروني والهيئة العامة للمعلومات المدنية - دولة الكويت كأفضل مؤسسة متطورة إلكترونية .

توصيات المؤتمر الخليجي الأول للحكومة الإلكترونية

أوصى المؤتمر الخليجي الأول للحكومة الإلكترونية بالآتي:

- 1- تطوير وتنمية الموارد البشرية العاملة في المجالات المعرفية.
- 2- تعزيز مستوى التعاون لدراسة المؤشرات الدولية وبحث إمكانية إيجاد مؤشر خليجي.
- 3- ربط العمل الخليجي بتوصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات.
- 4- عقد المؤتمرات والحلقات التخصصية بشكل دوري واستنباط نماذج عملية من المشاريع الناجحة لتعميمها.
- 5- إنشاء قسم خاص بالحكومة الإلكترونية في موقع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي لتوطيد العمل المشترك من خلال:

- أ- توثيق وقائع المؤتمرات الخليجية وما يصاحبها من فعاليات.
- ب- إنشاء قاعدة بيانات بالمشاريع المشتركة وتنفيذ الخدمات المشتركة.
- ت- تأسيس منتدى للعاملين في مشاريع بوابات الحكومة الإلكترونية.
- ث- إجراء الدراسات لاكتشاف التجارب العالمية الناجحة ونشر التجارب الخليجية.
- ج- تنفيذ الخدمات المشتركة.

ح- إنشاء روابط لبوابات دول مجلس التعاون الخليجي.

خ- تأسيس منتدى للعاملين في مشاريع بوابات الحكومة الإلكترونية.



6- إشراك ذوي الاحتياجات الخاصة لينظموا الى مجموعة المستفيدين من الخدمات الالكترونية.

7- إنشاء مراكز لتقديم خدمات الحكومة الالكترونية في المناطق الأقل حظا من التنمية.

8- تشجيع إقامة حاضنات للمؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة في مجال تقنية المعلومات.

9- تشكيل لجان مؤسسية لتفعيل التنسيق فيما بين الجهات الحكومية في الدولة الواحدة لتسريع تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية وللوصول الى الحكومة الالكترونية المتكاملة.

10- تعميم تقنية المعلومات والاتصالات في جميع الوظائف والعمليات التي يقوم بها القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

11- تشجيع التعاون بين مراكز الأبحاث والجامعات في دول مجلس التعاون الخليجي لدعم البحث والتطوير - لتطوير برمجيات مفتوحة المصدر.

12- إنشاء شركات مع مؤسسات التعليم العالي لإكساب القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني المهارات الكفيلة بتكاملهم مع المجتمع الرقمي ودعم تشجيع الإبداع الفكري مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية.

13- بناء شركات فاعلة مع شرائح المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة لتسريع الانتقال إلى المجتمع الرقمي .



توصيات الوفد

إن الهدف من هذه الزيارة قد تحقق في أوجه عدة بإطلاع وفد وزارة المالية على عوامل النجاح لتنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية وعلى تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيق خدمات الدفع الإلكتروني ، لذا فإن الوفد يوصي بتبني الوزارة للمقترحات التالية لضمان تطبيق خدمات الدفع الإلكتروني الحكومي على كافة الجهات الحكومية و إتاحة قنوات الدفع المختلفة للجمهور من أي مكان و بأي وقت وبكفاءة عالية:

1. التأكيد على أهمية و جدوى تطبيق نظام المحفظة الإلكترونية عن طريق البطاقة المدنية الذكية .
2. دراسة إمكانية استخدام البطاقات الائتمانية بالاستعانة بشركات الفيزا و الماستر كارد أسوة بما هو معمول به بدول مجلس التعاون الخليجي .
3. حث الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات لدعم الجهات الحكومية لتطوير بواباتها و خدماتها الإلكترونية وتوفير نظم إصدار وعرض المطالبات .
4. استمرارية مشاركة فريق الدفع الإلكتروني بالمؤتمرات و الندوات المشابهة لإبراز دور وزارة المالية ببرنامج الدفع الإلكتروني مع تقديم ورقة عمل حول مبادرة الدفع الإلكتروني .
5. دراسة الحلول الإلكترونية البديلة لتحصيل الرسوم واختيار الحل المناسب للتطبيق في الحكومة.



ملحق / صور لوفد وزارة المالية من المعرض المقام على هامش المؤتمر



صورة وفد وزارة المالية

فريق إدارة برنامج الدفع الإلكتروني





صورة بعض أعضاء الوفد مع السيد / نائب رئيس

الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات





صورة بعض أعضاء وفد الوزارة مع ممثل شركة سداد

في المملكة العربية السعودية

